

"النهار" تنشر أعداد الموظفين والمعاقدين في الوزارات والمؤسسات العامة إدارات لم تجاوب مع التفتيش المركزي رغم انقضاء المهلة في تشرين 2018

ما عدا الأجهزة الأمنية على أنواعها وتعدادها، فيما تمنع عدد من الإدارات حتى تاريخه عن الإجابة عن سؤال إدارة التفتيش المركزي عن عدد الموظفين والمعاقدين والمياومين لديها لأسباب غير معلومة، لكنها تؤكد عدم انتظام مؤسسات الدولة، بلغ عدد الموظفين والعاملين المصرح بهم إلى اليوم نحو 90 ألفاً. ووفق "الدولية للمعلومات" فإن عدد العاملين في القطاع العام في لبنان يبلغ 300 ألف، يتوزعون كالتالي:

120 ألفاً في الأسلك العسكري والأمنية.

45 ألفاً في قطاع التعليم بمختلف مستوياته.

25 ألف موظف في الوزارات والإدارات العامة.

115 ألف موظف في المؤسسات العامة والبلديات مثل الكهرباء والمياه والنقل والمشروع الأخضر واللبيطاني والتبغ وغيرها.

يضاف إليهم 70 ألف منقاعد أغلبهم من العسكريين.

ما يعني أن نحو 400 ألف مواطن يتلقون رواتب من الخزينة العامة.

وتكشف نسبة موظفي القطاع العام تضخماً كبيراً إذ تبلغ نحو 30 في المئة من حجم القوى العاملة في لبنان، في حين أنها تبلغ 20 في المئة في فرنسا (وهو الرقم الأعلى أوروباً) ولا تزيد عن 14 في المئة في ألمانيا و6 في المئة في اليابان.

وكان رئيس لجنة المال والموازنة النائب إبراهيم كنعان وجه إلى إدارة التفتيش المركزي كتاباً بتاريخ 2 تشرين الأول 2018 جاء فيه: "بعد ورود معلومات عن توظيف وتعاقد رسمي ومقنع يتم في الإدارات العامة والمؤسسات العامة منذ صدور قانون سلسلة الرتب والرواتب في شهر آب 2017، الذي أوقف التوظيف والتعاقد في جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة لمدة سنة يصار خلالها إلى إعادة النظر بالهيكليات الإدارية، وبالتالي بيان الحاجة إلى أي توظيف أو تعاقد جديد".

وقد قمنا بمراسلة مجلس الخدمة المدنية بشأن التوظيف والتعاقد الرسميين الذي أجرى مباريات أو امتحانات تمهدأً لإجراء هذين التوظيف والتعاقد.

من أجل استكمال المعلومات، نطلب ما يلي:

- 1- ايداعنا المعلومات عن التوظيف والتعاقد المقنع اللذين تأكد لكم حصولهما والإدارات والمؤسسات المعنية بها واعدادهما في كل ادارة ومؤسسة.

- 2- اجراء التحقيق اللازم لتحديد المسؤوليات.

- 3- ايداعنا المعلومات المتوافرة في مهلة أسبوع اعتباراً من تاريخه، ونتائج التحقيق فور توفرها لديكم تباعاً.

وقد أبلغ رئيس التفتيش القضائي جورج عطيه الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات الطلب، مؤكداً ضرورة ايداعه البيانات في مهلة أسبوع انتهت حكماً بتاريخ 15 تشرين الأول 2018. ولا تزال إدارات ومؤسسات تماطل حتى تاريخه. وقد هدد عطيه باللجوء إلى الإعلام لإعلان أسماء المقصرين. وفي هذا الإطار قال النائب جورج عowan إن "عدداً كبيراً من الموظفين الذين دخلوا إلى الإدارات العامة في العام الماضي ينتمون إلى "تيار المستقبل" وإذا كان هناك من موظف "قواتي" بين الـ 5000 فليعاقب من وظفه". وأعلن عowan أنه "منذ 3 أشهر تعاقدت شركة مياه الجنوب ومياه بيروت وجبل لبنان مع موظفين غب الطلب بـ 5 مليارات إضافية عن العام 2018"، وأضاف: "هناك شركة واحدة لزمت الفايير او بنتك ودافتر السيارات وحبر الانتخابات وغيرها".